ظاهرة التعدد عند النحاة

ببين

الجواز والمنع

إعداد

دكتور / محمود أحمد شحاته

أستاذ اللغويات المساعد فى الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين – سيدنا محمد – وعلى آله وصحابته ، ومن سلك طريقهم إلى يوم الدين .

وبعد

فإن جواز تعدد بعض الظواهر النحوية ، أو عدم جواز تعدده ، من أهم القضايا ، التى يجب أن تعنى بالدراسة والتحليل ، والوقوف على جوانب القوة والضعف ، فيما يتصل بها لذلك فقد أعطيت هذه الظاهرة عنايتى واهتمامى ، رجاء أن تخرج فى ثوب جيد ، وتضيف إلى المكتبة العربية جديداً .

ومن خلال معايشتى لهذه الظاهرة ، وجدت فيها ما أجاز النحاة تعدده ، ومنها ما اختلفوا فى جواز تعدده ، ومنها ما اتفقوا على منع تعدده . لذا سميت البحث :

" ظاهرة التعدد عند النحاة بين الجواز والمنع "

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون فى مقدمة ، وثلاثة مباحث ، وخاتمة .

أما المقدمة :

فقد ذكرت فيها : السبب الداعى إلى هذا البحث .

وأما المبحث الأول :

فقد تناولت فيه : ما جاز تعدده .

ويشمل : النعت – عطف البيان – بدل البداء أو الإضرا

وأما المبحث الثانى :

فقد تناولت فيه : ما اختلف فى جواز تعدده .

ويشمل خبر المبتدأ – المستثنى – الحال .

وأما المبحث الثالث :

فقد تناولت فيه : ما امتنع تعدده .

ويشمل الظرف الذى هو من نوع واحد .

وأما الخاتمة :

فقد تناولت فيها أهم النتائج التى توصلت إليها من

هذا المبحث .

وأفردت المبحث الأول : لما جاز تعدده ، لاتفاق النحاة على

فى باب النعت ، وعدم مجيء نص – فيما وقع بين يدي

مصادر – عنهم فى امتناع التعدد ، فى عطف الب

وجواز التعدد فى بدل البداء أو الإضراب ، عند من أثبته .

أما المبحث الثانى : فآثرت أن أبدأ بما خلا من الخلاف ، تمهيداً بذلك ثم أردفته : بما اختلف فى جواز تعدده ، لوجود مناسبة التعدد – عند من أجازه – بين هذا المبحث والمبحث السابق .

ثم أفردت المبحث الأخير : لما أمتنع تعدده ، لقلة الحديث عنه ، حيث لا يشمل سوى الظرف ، إذا كان من نوع واحد .

وقد راعيت ترتيب أبواب الألفية ، فيما تناوله كل مبحث ، لسهولة الرجوع إلى المطلوب عند الحاجة . والله يعلم أنى أخلصت النية فى هذا الموضوع ، وأنفقت فيه وقتي وطاقتي ، راجيا من الله تعالى أن ينفع به كل من نظر فيه .

وهو حسبى ونعم الوكيل

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الباحث

أ. د / محمود أحمد شحاته

أستاذ اللغويات المساعد فى الكلية

المبحث الأول

ما يجوز تعدده

ويشمل : النعت – عطف البيان – بدل الإضراب أو البداء

أولا : النعت :

اتفق النحاة [١] على جواز تعدد النعت .

والتعدد أنواع ، فتارة يكون لواحد ، وتارة يكون لغيره وفيما يلي حكم كل :

أ. حكم نعت غير الواحد :

إذا اختلف نعت غير الواحد – أى المثنى والجمع . فرق بالواو خاصة – بإجماع النحاة [٢] – لأنها الأصل فى ذلك ، نحو : "مررت برجلين كريم وبخيل " ، و " رغبت فى الزيدين القرشى والتميمى " ، " ومررت برجال شاعر وكاتب وفقيه " .

ومن ذلك قول الشاعر :

فَوَافَيْنَاهُمُ مِنَّا بِجَمْعٍ ∴ كَأُسْدِ الْغَابِ مُرْدَانٍ وَشِيبِ [٣]

---

١ - ينظر الأشباه والنظائر : ١/ ٢٧٩ .

٢ - ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٢/ ١١٤ ، والصبان : ٣/ ٦٥ .

٣ - من الوافر ، وقائله حسان بن ثابت رضى الله عنه ، والبيت بديوانه ص ١٣٥ ، وحسان بن ثابت حياته وشعره ص ٢٠١ .

والشاهد فى قوله " مردان وشيب " حيث فرق فيه النعت بالواو ورد بأن المنعوت وهو " بجمع " ليس مثنى ولا مفردا ، فلا يطلق عليه غير واحد ، بل هو اسم مفرد ، وإن كان مدلوله كثيراً ، ولذلك صحت تثنيته فى قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ﴾

من مواضعه :شرح التسهيل لابن مالك : ٣/٣٢٦ والأشمونى : ٣/٦٥ .

ومثله :

بَكَيْتُ وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَلِيمٍ

عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِ [١]

بجر " مسلوب " وبال " نعتين لـ ربعين " ، وعطف أحدهما على الآخر بالواو [٢] ويستثنى نعت الإشارة ، فلا يتأتى فيه التفريق ، فلا يقال " مررت بهذين الطويل والقصير " على النعت ، نص على ذلك سيبويه [٣] وغيره كالزيادى ، والمبرد ، والزجاج .

وهو مقتضى القياس ، لأن نعت اسم الإشارة لا يكون إلا طبقاً فى اللفظ ، لأنهم جعلوا التطابق فى الجامد عوضاً عن الضمير، وحمل المشتق عليه .

---

١ - من الوافر ، قائله رجل من باهلة .

والشاهد فى قوله " ربعين مسلوب وبال . حيث عطف ثانى النعاتين وهو قوله: بال " على أوليهما – وهو قوله " مسلوب " ولم يثنهما ، لأنهما اختلفا فى المعنى .

من مواضعه :الكتاب : ١/٤٣١ وأوضح المسالك : ٣/٢٧٩ ، والتصريح: ٢ / ١١٤ برواية : حزين " بدل : "حليم "

٢ - ينظر الكتاب : ١/٣٤١ ، ٤٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ /٣١٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٢/١١٤ والهمع : ٢/١١٨ ، والأشمونى : ٣/٦٥ .

٣ - ينظر : الكتاب ٢ / ٨ .

قال الزيادى : وإن قدرته بدلا أو بيانا جاز [١] .

وإن أتفق نعت غير الواحد جمع ، نحو : " أويت إلى رجلين كريمين " ، واستعنت بالزيدين القرشيين " و " رأيت فتيين حسنين " و " زرت رجالا كراما " [٢] .

ويغلب التذكير والعقل وجوبا عند الشمول ، نحو : " مررت بزيد وهند الصالحين " و "برجل وامرأة عاقلين " ، " اشتريت عبدين وفرسين مختارين " .

ويختار التذكير والعقل عند التفصيل ، نحو : " مررت بإنسانين صالح وصالح " ، ويجوز : صالح وصالحة ، "ومررت باثنين ذى عذره وذى عذار " : ويجوز : ذى عذار وذات عذرة .

ومثاله عند التغليب بالعقل : " انتفعت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين " ، ويجوز : سابقين وسابقات ، وهذا إن لم يتعدد العامل أى كان واحداً ، فإن تعدد العامل وجب القطع إلى الرفع ، بإضمار مبتدأ ، وكذا النصب بفعل لائق واجب الإضمار فى غير تخصيص ، سواء اختلف العمل ، نحو " مررت بزيد ولقيت عمراً الكريمان ،

---

١ - ينظر التصريح : ٢ / ١١٤ ، والأشمونى بحاشية الصبان : ٦٥/٣ .

٢ - ينظر شرح الكافية الشافية : ١١٦١/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣١٧/٣ .

أو الكريمين " أم اتحد العمل واختلف جنس الكلام فى المعنى ، نحو : قام زيد وهل خرج عمرو العاقلان " .

أو اتفق العمل واختلف جنس العامل ، كأن يكونا مرفوعين ، هذا على الفاعلية ، وهذا على الابتداء ، أو منصوبين ، هذا على المفعولية ، وهذا على الظرفية أو مجرورين ، هذا بحرف وهذا بإضافة ، نحو : " هذا عمرو وقام زيد الظريفان ، والظريفين " .

وجوز قوم منهم الأخفش الاتباع ، إذا اتحد العمل ، لا جنس العامل وتقارب المعنى ، نحو : " هذا زيد وقام عمرو الظريفان " .

وجوز الكسائى والفراء الاتباع ، إذا تقارب معنى العاملين ، وإن اختلفا فى العمل ، نحو " رأيت زيداً ومررت بعمرو الظريفين ، لأن المرور فى معنى الرؤية ، و "مررت برجل معه رجل قائمين ، لأن قد مَرّ بهما جميعاً إلا أن الفراء يتبع الأول ، والكسائى - وتبعه ابن الطراوة - يتبع الثانى ، فعلى مذهب الفراء تقول : " قام عبد الله ورأيت زيداً العاقلان وعلى مذهبيهما : العاقلين [١] .

وإن اتحد العاملان جنسا وعملا جاز الاتباع عند الجمهور ،

---

١ - ينظر الارتشاف : ٥٩٠/٢ .

سواء اتفقا لفظا ومعنى ، نحو : " قام زيد وقام بكر العاقلان " .

أو اختلفا فيهما ، نحو : أقبل زيد وأدبر عمرو العاقلان " .

أو اتفقا لفظا فقط ، نحو : " وجد زيد على عمرو ووجد بكر الضالة العاقلان " أو اتفقا معنى فقط . نحو : " ذهب زيد وانطلق خالد العاقلان " .

وذهب ابن السراج إلى وجوب القطع فى الجميع ، إلا أنه فصل فى الأولى ، فقال إن قدرت الثانى عاملا فالقطع ، أو توكيداً ، والعامل هو الأول ، جاز الاتباع .

ووافقه المبرد فى الثانية والثالثة .

قال أبو حيان [1] : " ومقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوز الاتباع ، لما أنجز من جهتين ، وكاختلاف الحرف والإضافة ، نحو مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين " .

وكاختلاف الحرفين ، نحو : " مررت بزيد ودخلت إلى عمرو الظريفين".

وكاختلاف معنى الحرفين ، نحو : " مررت بزيد واستعنت بعمرو الفاضلين " .

---

١ - ينظر الارتشاف : ٢/٥٩١ .

أو الإضافتين ، نحو : " هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضلين " [1] .

وإن كان عامل المعمولين واحدا ، ففيه ثلاث صور :

الأولى : أن يتحد العمل ونسبة العامل إليهما ، بأن تكون على جهة الفاعلية ، أو المفعولية – مثلاً – نحو : " قام زيد وعمرو العاقلان " و " رأيت محمدًا وخالدا الظريفين " .

وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع فى الأماكن التى يتعين فيها المنعوت بدون النعت .

وذكر الرضى أنه يجوز – أيضا – إفراد كل بوصفه ، نحو : " جاء زيد الظريف وعمرو الظريف " .

الثانية : أن يختلف العمل ، وتختلف نسبة العامل إلى المعمولين من جهة المعنى ، نحو " ضرب زيد عمرا الكريمان " .

ويجب القطع قطعا .

والمراد بوجوب القطع : امتناع الاتباع مع جمع النعتين .

وذكر الرضى : أنه يجوز إفراد كل بنعت ،كما ذكر أنه يجوز تأخير النعتين مع إفرادهما . فتقول :"ضرب زيد عمراً

---

١ - ينظر : الهمع : ٢/١١٨ ، ١١٩ .

الظريفَ الظريفُ " لكن على أن الأول للثانى ، والثانى للأول . لأن اللازم عليه فصل أحدهما من منعوته ، وهو خير من فصلهما معا ، ولا يخفى أن غاية ما يفيده هذا التعليل الأولوية ، دون الوجوب لأن فصل أحدهما بمنزلة فصلهما ، لأن فصل أحدهما بكلمتين ، وفصل كل منهما بكلمة .

الثالثة : أن يختلف العمل ، تتحد النسبة من جهة المعنى ، نحو : " خاصم زيد عمراً الكريمان " ، فالقطع فى هذه واجب عند البصريين . وأجاز الفراء وابن سعدان الاتباع .

والنص عن الفراء أنه إذا أتبع غلب المرفوع ، فتقول : " خاصم زيد عمرا الكريمان " .

ونص ابن سعدان على جواز اتباع أى شئت ، لأن كلاً منهما مخاصم ومخاصم .

والصحيح مذهب البصريين ، بدليل أنه يجوز :" ضارب زيد هندا العاقلة " . برفع العاقلة نعتا لـ " هند " .

ولكن ذكر الناظم فى باب أبنية الفعل من شرح التسهيل: [1] أن الاسمين من نحو : ضارب .

١- ينظر : شرح تسهيل لابن مالك : ٤٥٣/٣ ، ٤٥٤ .

زيد عمرا " ، ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع .

لا النصب ، قال : ولو اتبع منصوبهما بمرفوع ، أو مرفوعهما منصوب نجاز ، ومنه قول الراجز

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا

الأفعُوَانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا [1]

١- اختلف فى قائله فقيل أبو حيان الفقعسى ، وقيل مساور العبسى ، وقيل : العجاج . وفى : غير ذلك .

اللغة : " الأفعوان " : الذكر من الأفاعى . و " الشجاع " :الذكر من الحيات . وهو يصف رجلا بخشونة قدميه وصلابتهما ، وأن الحيات لا يعملن فيها ، فقد سالمته ، لعدم تأثيرها فيها ، فإذا كانت الحيات مسالمة ، فالقدم - أيضا - مسالمة للحيات .

والشاهد فى قوله : " الأفعوان " فهو تابع للحيات ، ولكن نصب لكونه مفعولاً معى وقيل نصب " الأفعوان " وما بعده بفعل مضمر ، دل عليه "سالم" من المسالمة .

ويروى بنصب "الحيات " ، وعلى هذه الرواية استشهد به على نصب الفعل والمفعول معا ، فالحيات منصوب على أنه مفعول لـ"القدما " ، والقدما : منصوب أيضا - مع أنه فاعل ، لأن كل واحد منهما فاعل ومفعول فى المعنى والتقدير : سلمت القدم الحيات ، وسالمت الحيات القدم .

وقال البغداديون : أصله القدمان ، فحذف النون .

واستدلوا به على جواز نون التثنية ، وقالوا : القدمان مرفوع ، لأنه فاعل " سالم " ، والحيات " منصوبة به ، والأفعوان " ، وما بعده بدل منها .

من مواضعه : الكتاب : ٢٨٧/١ ، والمقتضب : ٢٨٣/٣ والخصائص : ٣٢/٢ ، وسر صناعة الاعراب ٤٣١/١ ، ٤٨٣/٢ ، والمنصف : ٦٩/٣ ، والممتع فى التصريف : ٢٤١/١ ، والإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب: ص ٣٣٧ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب : ١٢٦/٨ ، والمقاصد النحوية : ٨٠/٤ ، والأشمونى : ٣ / ٦٧ .

فنصب " الأفعوان " وهو بدل من الحيات ، وهو مرفوع لفظا ، لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان ومفعولان .

وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير : قد سالم الحيات منه القدم ، وسالمت القدم الأفعوان ، لسلامته من كثرة الحذف[1].

ب - حكم تعدد النعت لواحد :

إذا تعددت النعوت لمنعوت واحد ، فإن تعين مسماه بدونها ، جاز اتباعها كلها ، وجاز قطعها كلها ، وجاز الجمع بين القطع والاتباع بشرط تقديم النعت المتبع على النعت المقطوع ، ومنه قول الخِرِنق :

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذين هُمُ ∴ سُمُّ الْعُدَاةِ وآفَةُ الجُزُرِ

النَّازِلُون بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ∴ والطَّيِّبُون مَعَاقِدُ الأُزُرِ[2]

---

١ - ينظر الأشموني بحاشية الصبان : ٣ /٦٧ ، ٦٨ .

٢ - من الكامل ، وهما للخِرِنق ، كما ذكر .

اللغة : لا يبعدن " دعاء لقومها ، خرج مخرج النهي ، ويبعد : مضارع " بَعِد " من باب فرح " أي لا يهلكن . و " العداة " جمع عاد و " الأزر " جمع إزار . ومعاقدها : مواضع عقدها وكنى بالطيبين معاقد الأزر ، عن طهارتهم عن الفاحشة .

والمعنى : لا يبعدن قومي الذين هم سم على أعدائهم وآفة لإبلهم لأنهم كانوا ينحروها لأضيافهم .

والشاهد في قوله : النازلون والطيبون " فيهما نعتان لقومي ، ويجوز رفعهما على الاتباع ، أو على القطع باضمار " هم " ، ويجوز نصبهما باضمار " أمدح " أو " اذكر " كما يجوز رفع الأول على الاتباع ، أو على القطع ، ونصب الثاني على القطع ، ويجوز نصب الأول ورفع الثاني على القطع .

من مواضعه :الكتاب : ٢٠٢/١ ، ٥٨/٢ ، ٦٤ ، وجمل الزجاجي ص ١٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/٣ ، وأوضح المسالك : ٣ /٢٨٢ . والأشموني : ٦٨/٣ .

وإن لم يعرف مسمى المنعوت إلا بمجموع النعوت المتعددة ، وجب اتباعها كلها للمنعوت ، لتنزيلها منزلة الشيء الواحد ، وذلك كقولك : مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب ، إذا كان " زيد " هذا الموصوف بهذه الصفات ، يشاركه في اسمه ثلاثة من الناس ، كل واحد منهم اسمه زيد وأحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب ، فلا يتعين " زيد " الأول من الآخرين إلا بالنعوت الثلاثة ، فيجب اتباعها كلها [1] .

وإن تعين ببعضها ، جاز فيما عدا ذلك البعض الذي تعين به ، الاتباع ، والقطع إلى الرفع أو إلى النصب . أو الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الأصح [2] .

وإذا كان المنعوت ذكره ، تعين في الأول من نعوته الاتباع لأجل التخصيص ، وجاز في الباقي القطع عن المتبوع ، كقول أبي الدرداء : " نزلنا على خال لنا ذي مال وذو هينة " . وقول الشاعر :

---

١ - ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ١١٦/٢ /١١٧ .

٢ - ينظر شرح الكافية الشافية : ١١٦٢/٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ١١٧/٢ .

وَيَأوِى إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ

وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي[1]

فـتابع النعـت الأول ، وهـو " عطـل " وقطـع الثـانى ، وهو " شعثا ".

فإن لم يتقدم نعت آخر ، لم يجز القطع إلا فى الشعر [2] .

حقيقة القطع : أن يجعل النعت خبراً لمبتدأ محذوف ،

---

١ - من المتقارب ، قائله نبهة بن أبى عاتك الهذلى .

اللغة : "عطل" بضم العين والطاء ، يقال : عطلت المرأة ، إذا خلا جيدها من القلائد ، فهى عطل بضمتين ، والمصدر " عطل بفتحتين . و " شعثا " : جمع شعثاء ، وهى المعرة الرأس . والمراضيع جمع مرضع . و " السعالى " : جمع سعلاة ، وهى أخت الغيلان .

والشاعر يصف ضائدا يغيب فى صيده الوحش ، عن نسائه ، ثم يأتى إليهن ، فيجدهن فى حالة بؤس وفساد حال ، يشبهن الغيلان لفظاعة منظرهن .

والشاهد فى قوله : " عطل " وشعثا " حيث أتبع النعت الأول ، وقطع الثانى ، فنصبه بفعل مضمر على الأختصاص ، ليبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الأول .

من مواضعه :الكتاب : ٣٩٩/١ - برواية " شعث " بالجر ، عطفا على عطل ، ٦٦/٢ ومعانى القرآن للفراء : ١٠٨/١ ، وإصلاح الخلل ص ٨٤ ، وابن يعيش : ١٨٢/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣١٨/٣ ، والأشمونى : ٣ ٦٩ .

٢ - ينظر التصريح بمضمون التوضيح ، والهمع : ١١٩ .

أو مفعولاً لفعل لائق بالمفعول فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح ، أو ذم ، أو ترحم ، وجب حذف المبتدأ إن رفعت النعت وقدرت " هو " . ووجب حذف الفعل ، إن نصبت النعت وقدرت " أمدح " أو " أذم " أو " أرحم " ، كقولهم - فى المدح - : " الحمد لله الحميدُ " بالرفع ، بإضمار . " هو " ، وقوله تعالى فى - الذم - : " ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ [1] ، بالنصب لـ "حمالة " بإضمار " أذم " ، كقولك : مررت بعبدك المسكين ، برفع " المسكين " ونصبه .

ووجه وجوب حذف الرافع والناصب ، أنهم لما قصدوا إنشاء المدح ، أو الذم ، أو الترحم ، جعلوا إضمار العامل أمارة على ذلك ، كما فعلوا فى النداء ، إذ لو ظهروا العامل وقالوا : "أدعو عبد الله " مثلاً - لخفى معنى الإنشاء ، وتوهم كونه خبراً مستأنفا .

وإن كان النعت المقطوع لغير المدح ، والذم ، والترحم ، جاز ذكر العامل ، تقول :

" مررت بزيد التاجر " ولك أن تظهر وتقول : " هو التاجر " و " أعنى التاجر [2] " .

---

١ - سورة المسد لآية ٤ .

٢ - ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ١١٧/٢ ، وينظر الأشمونى : ٦٩/٣ ، ٧٠ .

حكم عطف بعض النعوت على بعض :

يجوز عطف بعض النعوت على بعض ، إذا اختلف معانيها .

فإن كانت معانيها لا يظهر فيها ترتيب ، كان العطف بالواو خاصة ، نحو : "مررت بزيد " العالم الشجاع والكريم " .

وإن دلت على أحداث واقع بعضها أثر بعض كان العطف بالفاء ، نحو : "مررت برجل قائم إلى زيد فضاربه فقاتله " .

وإذا تباعدت المعانى ، كان العطف بالواو أحسن ، نحو قوله تعالى : ﴿ هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾ (١) .

وأجازوا – إذا لم تكن مجتمعه – انعطف بـ " ثم " ، و" أو " ، و " بل " ، و " لكن " و " لا " لا بـ " حتى " و " أم " (٢) .

وقال ابن خروف : إذا كانت مجتمعة فى حالة واحدة " لم يكن العطف إلا بالواو ، إلا جاز بجميع حروف العطف ، إلا " حتى " ، و " أم " (٣) .

إذا كانت متقاربة ، لم يكن العطف مختارا ، نحو قوله تعالى : ﴿ هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ ﴾ (٤) .

---

١ – سورة الحديد من الآية ٣ .

٢ – ينظر الإرتشاف : ٢/ ٥٩٤ .

٣ – ينظر الهمع : ١١٩/٢ ، ١٢٠ .

٤ – سورة الحديد من الآية ٢٤ .

وإذا كانت المعانى متباعدة ، كان العطف مختارا ، لأنه حينئذ – ينزل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات – ، نحو قوله تعالى ﴿ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى (٢) وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى (٣) وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ﴾ (١) .

فإن اتفقت المعانى ، فلا يجوز العطف ، لأنه يؤدى إلى عطف الشيء على نفسه (٢) .

اجتماع النعت المفرد والجملة ، والظرف أو شبهه :

إذا نعت بمفرد ، وجملة ، وظرف أو شبهه ، فالأقيس تقديم المفرد ، وتوسيط الظرف أو شبهه ، تأخير الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ (٣) .

وقد تقدم الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ (٤) .

وقوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ (٥)(٦) .

وقال ابن عصفور : الأحسن جعل " مبارك " خبرا ثانيا (٧) .

---

١ – سورة الأعلى الآيات ٢ ، ٣ ، ٤ .

٢ – ينظر : الارتشاف : ٢/٥٩٤ ، والهمع : ٢/١١٩ ، ١٢٠ ، والأشمونى بحاشية الصبان: ٣ / ٧٢ .

٣ – سورة غافر من الآية ٢٨ .

٤ – سورة المائدة من الآية ٥٤ .

٥ – سورة الأنعام من الآية ١٥٥ .

٦ – ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣/٣٢٠ ، والأشمونى : ٣/٧٢ .

٧ – ينظر حاشية الصبان : ٣/٧٢ .

ثانياً : عطف البيـــان

ذهب الزمخشري إلى جواز تعدد عطف البيان ، وجعل م
ذلك قوله تعالى (مَلِكِ النَّاسِ إِلهِ النَّاسِ [١] ، حيث ذكر أنهما عط
بيان ، كقولك : "سيرة أبي حفص عمر الفاروق " فبين بـ "ملك
الناس " ثم زيد بيانا بـ "إله الناس " ، لأنه قد يقال لغيره : رب النا
كقوله : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [٢]

وقد يقال : ملك الناس ، وأما : إله الناس ، فخاص لا شر
فيه ، فجعل غايةً للبيان [٣] وإلى هذا ذهب الفخر [٤] والبيضاوى [٥]

وذهب أبو حيان إلى قوله تعالى: ﴿ مَلِكِ النَّاسِ (٢) إِلَـ
النَّاسِ ﴾ صفتان محتجاً بأن المشهور فى عطف البيـان ، كون
بالجوامد ، أو بما هو بمنزلتها ، ولم ينقل عن النحاة شيئاً فى جوا
تكراره ، أو عدم جوازه .

قال فى البحر : (والظاهر أن " ملك الناس إله الناس
صفتان ، وقال الزمخشرى : هما عطف بيان ... وعطف البيا

---

١ - سورة الناس الآيتان ٢ . ٣ .
٢ - سورة التوبة من الآية ٣١ .
٣ - ينظر البحر المحيط لأبى حيان : ٥٣١/٨ ، ٥٣٢ .
٤ - ينظر التفسير الكبير للفخر الرازى : ٣٢ /١٩٧ .
٥ - ينظر : تفسير البيضاوى ص ٨١٥ .

المشهور أنه يكون بالجوامد ، ولا أنقل عن النحاة شيئاً فى
عطف البيان ، هل يجوز أن يتكرر لمعطوف عليه واحد .
أم لا يجوز ؟) [١] .

وما ذهب إليه الزمخشرى . والفخر والبيضاوى فى هذه
المسألة فيه نظر ، فإن المشهور فى عطف البيان ، كونه بالجوامد ،
أو بما هو بمنزلتها .

قال ابن مالك – فى شرح التسهيل – : (وإن كان
مصحوب " أل جامدا محضاً ، كـ " مررت بذلك الرجل " ، فهو
عطف بيان ، لا نعت ، لأنه غير مشتق ، ولا مؤول بمشتق) [٢] أ هـ

وذكر الصبان [٣] فى الفرق بين النعت وعطف البيان – أن
عطف البيان لا يكون إلا جامداً . والنعت لا يكون إلا مشتقاً ،
أو مؤولا به .

* * * * *

---

١ - ينظر : البحر المحيط : ٥٣١/٨ ، ٥٣٢ ، وينظر : الارتشاف : ٦٠٥/٢ .
٢ - شرح التسهيل : ٣٢٠/٣ ، ٣٢٥ .
٣ - ينظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى : ٨٦/٣ .

ثالثا : بدل الاضراب أو البداء [1]

بدل الاضراب أو البداء : هو ما نوى الأول دطفا وقصد
فم الله : أعط السائل وقيل فرسه ، أضربت له عن الركوب ، أضرب
الدابة عليه : أقصرت عن الركوب ، وابتدأت به الدراهم وهذا الثوب
مقصور فيه الأول والثاني ، فالاضراب والبداء يع

ولم يمثل سيبويه [2] بل [3] لكان غلطا ، ولكنه يقول قد ، بل
[4] إطراح البدء ، لأن البدل تابع بلا شك

وبدل البداء كبدل الإضراب لفظا ومعنى [5]

قال ابن مالك (وهو ندرة في الكلام الفصيح ، لأنه صار
للمعطوف بـ " بل " وحده قول النبي ﷺ : إن الرجل ليصلي الصلاة
وما كتب له نصفها ثلثها ... إلى العشر [6] .

---

١ - البداء - بفتح الباء والدال - الظهور ، سمي بذلك ، لأن المتكلم بدا له ذكره ، بعد
ذكر الأول قصدا . أبو البقاء : ١٢٩/٢ .

٢ - ينظر شرح التسهيل : ٣٣٩/٢ ، وينظر : شرح الكافية الشافية : ١٢٧٧/٣ ، ١٢٧٨ ،
والارتشاف : ٦٢٥/٢ ، وابن عقيل ٢٤٩/٢ ، والهمع : ١٢٩/٢

٣ - ينظر المقتضب : ٣٢٩/٤ ، والهمع : ١٢٥/٢ .

٤ - ينظر الهمع : ١٢٩/٢ .

٥ - ينظر شرح الكافية الشافية : ١٢٧٨/٣ ، وينظر : شرح شذور الذهب ص ١٤٠ ،
والهمع : ١٢٩/٢ .

وأما : بدل الكل وبدل البعض ، وبدل الاشتمال ، فذكر
أبو حيان [1] أنه لا يوجد نص عن أحد من النحاة بعرفه . في جواز
التكرار فيها أو منعه ، كما ذكر أن في كلام بعض أصحابنا ما يدل
على أن البدل لا يتكرر .

---

١ - ينظر الأشباه والنظائر : ٢٨٠/١ .
٢ - ينظر التصريح : ١٥٩/٢ ، وينظر : الهمع : ١٢٦/٢ .
٣ - الارتشاف : ٦٢٥/٢ .
٤ - ينظر الأشباه والنظائر : ٢٨٠/١ .

المبحث الثانى

ما اختلف فى جواز تعدده

ويشمل : خبر المبتدأ – المستثنى – الحال .

أولاً : خبر المبتدأ

تعدد الخبر على ضربين :

الضرب الأول : أن يتعدد لمبتدأ واحد

وهذا مختلف فى جوازه على أقوال :

أحدهما : الجواز ، لأن الخبر حكم ، ويجوز أن يحكم على الشىء الواحد بحكمين أو أكثر ، وهو مذهل الجمهور .

وصححه ابن مالك [١] وابن هشام [٢] ، والسيوطى [٣] ، وغيرهم [٤] ، قياساً على النعت سواء اقترن بعاطف ، أم لا ، فالأول كقولك : " زيد فقيه وشاعر وكاتب " . والثانى : كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (١٥) فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [٥] وقول الشاعر :

---

١ – ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٢٧/١ .

٢ – ينظر أوضح المسالك : ٢٠٦/١ .

٣ – ينظر الهمع : ١٠٨/١ .

٤ – ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ١٨٢/١ .

٥ – سورة البروج الآيات ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .

مَنْ يكُ ذَا بَتٍّ فَهذَا بَتِّى ∴ مُقَيِّظُ مُصَيِّفُ مُشَتِّى [١]

القول الثانى : المنع ، واختاره ابن عصفور ، وكثير من المغاربة .

وعلى هذا فما ورد من ذلك ، جعل الأول فيه خبرا والباقى صفة للخبر .

ومنهم من يجعله خبر مبتدأ مقدر [٢] .

وحكى سيبويه عن الخليل أن الرفع على وجهين :

إما : على إضمار مبتدأ ؛ وإما على الإخبار .

قال فى الكتاب – فى باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب فى المعرفة – : (وذلك قولك : هذا عبد الله منطلق) ، حدثنا يونس وأبو خطاب ، عمن يوثق به من العرب .

وزعم الخليل – رحمه الله – أن رفعه على وجهين :

فوجهُ أنك حين قلت : " هذا عبد الله " أضمرت " هذا " أو " هو " ، كأنك قلت : " هذا منطلق ، أو هو منطلق " .

---

١ – رجز ، نسب لرؤبة ، ولم ينسبه سيبويه . ونسبه فى فقه اللغة لبعض الأعراب .
اللغة : " البت " الكساء الغليظ المربع ، وقيل طيلسان من خز .
ومقيظ : يكفنى لقيظى ، وكذلك " مصيف مشتى " .
والمعنى : من يك ذا كساء ، فأنا مثله لى كساء أكتفى به فى كل زمان .

٢ – ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ١٨٢/١ ، والهمع : ١٠٨/١ .

والوجه الآخر : أن تجعلها جميعا خبرا لـ " هـذا " كقولك : هذا حلوٌ حَامِضٌ " لا تريـد أن تنقص الحلاوة ، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين .

وقال الله عز وجل ﴿ كَلاَّ إِنَّهَا لَظَى (١٥) نَزَّاعَةً لِلشَّوَى ﴾ (١).

وزعموا أنها فى قراءة أبى عبد الله : " وهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ "(٢).

وقال : سمعنا من يروى هذا الشعر من العرب يرفعه .

من يك ذابت (٣) ... الخ (٤).

وأجاز سيبويه أن يكون رفعه على عطف البيان أو الإبدال .

قال فى الكتاب : (قد يكون رفعه على أن تجعل " عبد الله " معطوفا على " هذا " كالوصف ، فيصير كأنه قال : عبد الله منطلق ، وتقول : هذا زيد رجل منطلق ، على البدل ، كما قال تعالى جده : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ (١٥) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ (٥) " .

فهذه أربعة أوجه فى الرفع) (٦) أ هـ .

---

١ - سورة المعارج الآيتان ١٥ - ١٦ ، وهى قراءة الجمهور . ينظر البحر المحيط : ٨ / ٣٣٤ ، وروح المعانى : ٢٩/ ٦١ .

٢ - سورة هود من الآية ٧٢ ، وتنظر القراءة فى الفخر الرازى : ١٨ / ٢٨ .

٣ - سبق الاستشهاد به ص من البحث .

٤ - الكتاب : ٢ /٨٣ ، ٨٤ .

٥ - سورة العلق من الآيتين ١٥ ، ١٦ .

٦ - الكتاب : ٢/ ٨٦ .

القول الثالث : الجواز إن اتحدت الأخبار فى الإفراد والجملة .

فالأول : كما فى قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (١٥) فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ (١) وكما فى قول الشاعر :

من يك ذَابت ... الخ (٢)

والثانى : - وهو الإتحاد فى الجملة - نحو : " زيد أبوه قائم أخوه خارج " و" زيد يقرأ يكتب " .

والمنع إن كان أحدها مفردا ، والآخر جملة ، نحو : " زيد عالم يفعل الخير " .

وهذا مذهب الفارسى ، وعليه يتعين - عنده فى نحو : " زيد عالم يفعل الخير " ، كون الجملة الفعلية صفة للخير .

وأوجب الفارسى : فى قوله تعالى: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ (٣) كون "خاسئين" خبراً ثانيا ، لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل (٤).

القول الرابع : قصر الجواز على ما تعدد لفظاً ، دون معنى .

---

١ - سورة البروج الآيات ١٤، ١٥، ١٦ .

٢ - سبق الاستشهاد به ص .

٣ - سورة البقرة من الآية ٦٥ .

٤ - ينظر الهمع : ١/ ١٠٨ ، والصبان : ١/ ٢٢١ .

وضابطه : أن لا يصدق الإخبار بعضه عن المبتدأ .

فلا يعبر عنه بالتعدد إلا مجازاً ، لأن الإفادة لا تحصل فيه عند الاقتصار على بعض المجموع .

نحو : الرمان حلو حامض " أى مزٌّ ، وهذا أعسر أيسر " ، بمعنى : أضبط ، أى : عامل بكلتا يديه .

وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف ، لأن مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد ، والعطف يقتضي خلاف ذلك .

وجوز أبو على استعماله بالعطف ، كغيره من الأخبار المفردة ، نظرا إلى تغاير اللفظ فيجوز عنده أن يقال : " هذا حلو وحامض [1] .

وما ذهب إليه الفارسي فيه نظر ، لأن مجموع الخبرين فيه بمنزلة مفرد ، فلو استعمل فيه العطف ، لكان كعطف بعض الكلمة على بعض .

ولهذا رده ابن مالك [2] .

---

١ - ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٢٧ ، والهمع : ١ ١٠٨ ، والأشمونى بحاشية الصبان : ١/ ٢٢٢ .

٢ - ينظر شرح التسهيل : ١/٣٢٧ .

وذكر صاحب البديع [1] أنه لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ولا تقديمهما على المبتدأ - عند الأكثرين - ولا تقديم أحدهما ، وتأخير الآخر ، فلا يقال : حلو الرمان حامض ولا : حلو حامض الرمان وأجازهم بعضهم .

الضرب الثانى من ضربى تعدد الخبر :

أن يتعدد الخبر لفظاً ومعنى ، لتعدد المخبر عنه حقيقة ، كقولك: " بنو زيد فقيه ونحوى كاتب " ، ومنه قول الشاعر :

يَدَاكَ يَدٌ خَيرُهَا يُرتَجَى ∴ وَأُخْرَى لأَعْدَائِهَا غَايِظَهْ [2]

أو يتعدد الخبر لفظاً ومعنى ، لتعدد المخبر عنه حكما ، كقوله تعالى : ﴿ اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلادِ ﴾ [3] .

---

١ - ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ١/١٨٢ ، ١٨٣ ، الهمع : ١/ ١٠٨ ، وينظر : الارتشاف : ٢/ ٦٥ .

٢ - من المتقارب ، وينسب لطرفة ، قال العينى : وما قيل إنه لطرفة لم يثبت . وهو يصف رجلا بأن إحدى يديه يرتجي منها الخير ، ويده الأخرى غيظ للأعداء ، وهو الغضب الكامن .

والشاهد فيه : تعدد الخبر بتعدد المخبر عنه ، فوجب العطف بالواو

وقيل : التقدير : إحدى يديك يد يرتجي خيرها ، فلما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه .

من مواضعه :شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٢٦ ، وأوضح المسالك : ١/٢٠٦ ، والتصريح ١/ ١٨٢ ، والأشمونى : ١/ ٢٢٣ .

٣ - سورة الحديد من الآية ٢٠ .

وكقول الشاعر :

والمرءُ ساعٍ لأمرٍ ليس يدركُه

والعيشُ شُحٌّ وَإشْفَاقٌ وتأميل [1]

وهذا النوع لا يعبر عنه بغير الوحدة إلا مجازاً ، لأن الإفادة لا تحصل فيه عند الاقتصار على بعض المجموع [2]

واعترض ابن هشام أن يكون هذا النوع مما تعدد فيه الخبر ، وكذلك نحو قولهم :"الرمان حلو حامض " ،

قال فى أوضح المسالك : (وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم من قوله :

يداك يد خيرها ... الخ [3] البيت .

---

١ - من البسيط ، وقائله عبدة بن الطيب .

والشاهد فى شطره الثانى ، حيث تعدد الخبر لتعدد المخبر عنه فى الحكم ، وذلك لأن ألوان العيش متعددة .

وذهب ابن هشام : إلى أن نحو هذا ليس من التعدد . كما ذكر

من مواضعه : البيان والتبيين : ١/ ٢٤٠ . وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٢ ، ٢٢٦ ، والجامع الصغير لابن هشام ص ٥٠ ، وتعليق الفرائد : ٣ / ١٣٣ .

٢ - ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٢٦ ، ٣٢٧

٣ - سبق الاستشهاد به ص .

لأن " يداك " فى قوة مبتدأين لكل منهما خبر .

ومن نحو قولهم : " الرمان حلو حامض " لأنهما بمعنى خبر واحد ، أى : مز ، ولهذا يمتنع العطف على الأصح ، ويمتنع أيضا أن يتوسط المبتدأ بينهما .

ومن نحو : ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ ﴾ [1] . لأن الثانى تابع) [2] أ هـ .

وفى اعتراض ابن هشام نظر كما فى الأشمونى ، قال : (أما ما قاله فى قولهم : " الرمان حلو حامض " فليس بشىء . إذ لم يصادم كلام الشارح ، بل هو عينه ، لأنه إنما جعله متعددا فى اللفظ دون المعنى ، وذكر له ضابطا : بأن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر .

وأما البيت [3] : فهو أن كون " يداك " ونحوه ، فى قوة مبتدأين ، لا ينافى كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحد ، إذ النظر إلى كون المبتدأ واحد أو متعددا ، إنما هو إلى لفظه ، لا إلى معناه ،

---

١ - سورة الأنعام من الآية ٣٩ .

٢ - ينظر : أوضح المسالك : ١/ ٢٠٦ - ٢٠٨ ، وينظر : شرح قطر الندى ص ، ١٧٠ ، ١٧١ .

٣ - وهو قوله : " يداك يد خيرها ... الخ " . ينظر ص من البحث .

وهو واضح لا خفاء فيه .

وأما قوله – فى الثالث – : إن الثانى يكون تابعا لا خبرا ، فإنا نقول : لا منافاة – أيضا – بين كونه تابعا وكونه خبرا ، إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه ، خبر من حيث عطفه على خبر ، إذ المعطوف على الخبر خبر ، كما أن المعطوف على الصلة صلة ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ ، وغير ذلك وهو – أيضا – ظاهر) [1] أ هـ .

ثانيا : تعدد المستثنى بأداة واحدة :

اختلف النحاة فى جواز تعدد المستثنى بأداة واحدة ، دون عطف ، على مذاهب :

المذهب الأول : المنع

وهو مذهب الجمهور ، قالوا لا يجوز أن يستثنى بأداة واحدة عطف شيئان ، لضعف أداة الاستثناء ، إذ على غيره ، فلا يستثنى بها شيئان ، لا على وجه البدل ، ولا على غيره ، فلا يقال – على البدل – : " ما سخا أحد بشىء إلا عمرو بدرهم " .

---

١ – ينظر الأشمونى : ١/ ٢٢٣ .

ولا يقال – فى غير البدل – : ما سخا أحد بشىء إلا عمرًا بدينار [1] .

وذلك تشبيهاً لأداة الاستثناء بواو "مع" وحرف الجر ، فإنهما لا يصلان إلا إلى معمول واحد [2] .

وأولوا ما ورد مما يوهم تعدد المستثنى .

قال الصبان – نقلاً عن الدمامينى مع الإيضاح : (لا ينصب على الاستثناء بأداة واحدة دون عطف شيئان ، وموهم ذلك :

إن كان فى الإيجاب فالأول : مستثنى ، والثانى : معمول عامل مضمر ، وإن كان فى غيره فذلك ، أو الأول : بدل .

مثال الإيجاب : " أعطيت القوم الدراهم إلا زيدا الدنانير " ، فـ"زيداً" منصوب على الاستثناء . و " الدنانير " مفعول لمحذوف، أى : أعطيته الدنانير ، أو : أخذ الدنانير .

ومثال غيره : ما أعطيت أحد شيئاً إلا زيداً درهماً " فـ" زيداً " مستثنى أو بدل ، و " درهما " مفعول لمحذوف .

---

١ – ينظر شرح الكافية للرضى : ١/ ٧٤ ، وينظر : ١ /٢٤٠ والأشباه والنظائر : ٢٧٩/١ .

٢ – ينظر الهمع : ٢٢٦/١ .

و " ما ضرب أحد إلا بكر خالدا " ، فـ " بكر " إن رفعته كان بدلاً من " أحد " ، وإن نصبته كان مستثنى ، " وخالد " مفعول لمحذوف . فتعدد المستثنى قد يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون مع اتحاده) [1] أ هـ .

المذهب الثانى : التفصيل :

وأصحاب هذا المذهب قالوا : إن أريد – بما تعدد – الاستثناء، لم يجز . وإن أريد البدل جاز .

وذلك بان يكون المستثنى منهما مذكورين ، والمستثيان بدلين منهما ، نحو : " ما ضرب أحدٌ أحدًا إلا زيدٌ عمرًا " .

وذلك لأن الاسمين بكونهما بدلين مما قبل " إلا " ، فكأنهما واقعان موقع ما أبدلا منهما ، أى : كأنهما وقعا قبل " إلا " ، وليس بمستثنين . فكذلك قلت : " ضرب زيد عمراً.

ومثل هذا عند أصحاب المذهب الأول بدل ، ومعمول عامل مضمر من جنس الأول ، لا بدلان .

والتقدير : ما ضرب أحد أحداً إلا زيد ضرب عمراً .

وإن كان المستثنى منهما مقدرين ، نحو : " ما ضرب إلا

١ – الصبان : ١٥١/٢ ، وينظر : تعليق الفرائد للدمامينى : ٤ /٢٧١ – ٢٧٣ .

زيد عمرا " . أو كان أحدهما مذكورا دون الآخر ، نحو : " ما ضرب القوم إلاّ بعضهم بعضا " ، أو كلاهما مذكورين لكنّ المستثنين لم يُبْدَلاَ منهما ، نحو : " وما ضرب أحد بشيء إلا زيدُ ، أو إلا زيد بسوط " ، لم يجز ، لأن المستثنين إذن ليسا كالواقعين قبل " إلا " ، وهى تضعف عن استثناء شيئين ، إلا على الوجه المذكور .

فإن أستدل من أجاز مطلقا بقوله تعالى : ﴿ وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ ﴾ [1] فإنه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير : ما نراك اتبعك أحد فى حالة الأراذل لنا فى بادئ الرأى . أو بأن الظرف يكفيه رائحة الفعل ، فيجوز فيه مالا يجوز فى غيره [2] .

وإلى هذا المذهب ذهب ابن السراج [3] ، حيث جوز كون الاسمين بدلين فى نحو : " ما أعطيت أحداً درهماً إلاّ دنقاً ، و " ما أعطيت أحداً أحداً إلا زيداً عمراً " ، و" ما ضرب أحداً أحدا إلا زيدُ بكرا " . وضعف ابن مالك ما ذهب إليه ابن السراج .

١ – سورة هود من الآية ٢٧ .
٢ – ينظر شرح الكافية للرضى : ٧٤/١ .
٣ – ينظر الأصول : ٢٨٣/١ .

قال فى شرح التسهيل : (قال ابـن السـراج : فـإن استثنى بعد الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين ، نحـو : " أعطيـت " ، قلت : " أعطيت الناس دراهم إلا عمراً " ، ولا يجـوز أن تقـول : إلا عمراً الدنانير ، لأن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد .

فإن قلت : " مـا أعطيـتُ أحـداً درهمـاً إلا عمـراً دانقـاً " ، وأردت الاستثناء ، لم يجز ، فإن أردت البدل جاز ، فأبدلت " عمرا " من " أحد " ، و " دانقاً " من " درهم " ، كأنك قلت : ما أعطيت إلا عمراً دانقاً .

قلت : وحاصل كلامه جـواز أن يقـال : " مـا أعطيت أحدا درهما إلا عمرا دانقاً " ، على أن يكـون الاسـمان اللـذان هما بعد " إلا " بدلين منصوبين على الاسـتثناء لا بـد مـن اقترانـه بـ " إلا " ، فكان أشبه شئ بالمعطوف بحرف .

فكما لا يقع بعد حرف معطوفان ، كذلك لا يقع بعـد حرف الاستثناء بدلان .

فإن ورد مـ يوهـم ذلـك ، قـدر نـاصب للثانى ، كما يقدر خافض للثانى فى نحو :

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً

وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَاراً (١) (٢) أ هـ

---

١ - من المتقارب وينسب لأبى دؤاد ، ونسبه بعضهم لعُدى بن زيد .

والشاهد فى قوله : " ونار " ، حيث حذف المضاف وهو " كل " ، وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف ، والتقدير : وكل نار .

وإنما قدر مجرورا بـ " كـل " محذوفة ، ولـم يجعـل مجرور بالعطف على " امرئ " المجرور ، لئلا يـلزم عطف على معمولى عـاملين مختلفيـن ، لأن " امرأ " المجرور معمول لـ " كـل " و " امرأ " المنصـوب " نـارا " المجـرور على " امرئ " المضاف إليه " كل " وعطفنا " ناراً " المنصوبة على " امرئ " المنصوب معمول لـ " تحسبين " ، على أنه مفعول ثان له ، ومفعولـه الأول " كل امرئ " مقدم عليه فلو عطفنا لزم أن نعطف بحرف واحـد شيئين معمولى عاملين مختلفين ، وذلك ممتنع . لأن العاطف نائب عن وهـذا مذهب سيبويه والمبرد وابن الشراج وهشام.

وذهب الأخفش والكسائى والفراء والزجاج : إلى الجواز .

والتقدير : أتحسبن كل أمرئ أمرأ ، وكل نار نـارا ، فحـذف المضـاف وأبقى المضاف إليه على جره .

من مواضعه : الكتاب : ٦٦/١ ، والأصمعيات ص ١٦١ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٧٤/٢ ، والتصريح : ٥٦/٢ .

٢ - شرح التسهيل لابن مالك : ٢٩٢/٢ . وينظر : الصبان : ١٥١/٢ .

المذهب الثالث : الجواز مطلقا :

وهو قول جماعة ، منهم الزمخشرى ، قال الصبان : (وأجاز جماعة نصب شيئين بأداة واحدة ، دون عطف ، وعليه مشى صاحب الكشاف فى مواضع ، منها : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ ﴾[1].

فقال : إن المستثنى الظرف والحال معا . إن الحصر فى كل منهما مقصود ، أى : لا تدخلوا فى وقت من الأوقات ، على حال من الأحوال ، إلا فى هذا الوقت على هذا الحال[2] .أ هـ .

وحجة هؤلاء تشبيه أداة الاستثناء بواو العطف ، فكما يجوز أن يقال : " ضرب زيدُ عمراً وبشرُ خالداً " فذلك يجوز : يقال : " ما أخذ أحد إلا زيدا درهما " ؛ و " ما ضرب القوم إلا بعضُهم بعضا [3] .

المذهب الرابع :

ذهب بعض النحاة : إلى أنه لا يجوز أن يستثنى بأداة واحدة شيئان مطلقا ، وأن التراكيب التى وردت من ذلك لحن ، ويحكم

---

١ – سورة الأحزاب من الآية ٥٣ .

٢ – الصبان : ١٥١/٢ ، وينظر : الكشاف : ٢٤٤/٣ ، وكشف الضير ص ١٠٩ .

٣ – ينظر : الارتشاف : ٣٠٩/٢ ، والهمع : ٢٢٦/١ ، والأشباه والنظائر : ٢٧٩/١

بفسادها على وجه ، ومن هؤلاء الأخفش والفارسى[1] .

قال أبو حيان : (ومنع ذلك الأخفش والفارسى ، تصحيح ما سبق – من نحو : " ما أخذ أحد إلا زيد درهما " ، وما ضرب القوم إلا بعضهم بعضا " عند الأخفش " ما أخذ زيد إلا درهما " ، و " ما ضرب : " ما ضرب القوم بعضهم إلا بعضا " .

وتصحيحه عند الفارسى : " ما أخذ أحدُ شيئاً إلا زيدُ درهما" و" ما ضرب القوم أحد إلا بعضهم بعضا " ، ولم يبين تخرجه ، فجاز أن يكون على البدل ، وجازا على إضمار فى الثانى ، أى : أحدهما ضربا بعضا [2] أ هـ .

وما ذهب إليه الجمهور من منع تعدد المستثنى بأداة واحدة هو ما تميل إليه النفس ، لسلامته من الضعف الذى يعترى غيره من المذاهب ، فالحكم بفساد ما ورد من أمثلة لهذا لا يخفى ما فيه من إجحاف ، ولأن أداة الاستثناء ضعيفة ، فلا يستثنى بها شيئان ، لا على وجه البدل ولا على غيره ، فهى تشبه حرف الجر ، وواو مع وهما لا يصلان إلا إلى معمول واحد ، فكذلك أداة الاستثناء .

---

١ – ينظر : الهمع : ١ / ٢٢٦ ، والصبان : ١ / ١٥١ .

٢ – ينظر : الارتشاف : ٢ / ٣٠٩ .

حكم تعدد المستثنى بأداة واحدة مع العطف :

اتفق النحاة [١] على جواز تعدد المستثنى بأداة واحدة مع العطف ، نحو : " قام القوم إلا زيداً وعمرا " ، و " ضربت القوم إلا زيداً و عمرا" ، و " مررت بالقوم إلا زيداً وعمراً " .

* * * * *

١ - ينظر : الارتشاف : ٢ ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، والهمع : ١/٢٢٦ ، ٢٢٧ .

ثالثا : تعدد الحال

تعدد الحال على ضربين :

أحدهما : تعددها لمفردها .

والثاني : تعددها لمتعدد .

الضرب الأول : وهو تعدد الحال لمفرد .

تعدد الحال لمفرد إما يكون بعاطف ، وأما يكون بغير عاطف

فإن كان بعاطف جاز ، نحو قوله : ﴿ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [١] .

وذكر ابن هشام فى الجامع الصغير [٢] : أنه يجوز تعدد الحال لمفرد ، واستشهد لذلك بالآية المذكورة ، إلا أنه فى أوضح المسالك نقض ذلك الكلام ، حيث قال : (وليس من تعدد الحال نحو : " أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ ... الخ الآية) [٣] أ هـ .

وعلل لهذا الشيخ خالد بقوله : (لأن من شرط التعدد عنده : عدم الاقتران بالعاطف) [٤] أهـ .

١ - سورة آل عمران من الآية ٣٩ .
٢ - ينظر الجامع الصغير فى النحو ص ١٢٢ .
٣ - ينظر أوضح المسالك : ٢ / ٢٩٤ .
٤ - التصريح : ١/ ٣٨٥ .

وقد يكون التعدد واجبا ، وذلك بعد " إما " و " لا " [1] ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [2] ونحو : " جاء زيد لا خائفا ولا آسفا " ، " ومن جد فلينفق لا مسرفا ولا مقترا " .

وعلى هذا يمتنع مجيء الحال مفردة بعد " إما " مطلقا وأما : مجيئها مفردة بعد " لا " فضرورة .

قال ابن مالك : (إفراد الحال بعد " إما " ممنوع مطلقا ، أعنى : فى النثر والنظم .

وأما : الإفراد بعد " لا " فمستباح فى الشعر، كقول الشاعر:

قَهَرت الْعُدا لاَ مُستَعيناً بِعُصبَةٍ

وَلَكِن بِأَنوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالمُكْرِ [3] [4]) أهـ

---

١ – وتكون " لا " حينئذ مهملة . ينظر الصبان :٢/ ١٨ .

٢ – سورة الإنسان الآية ٣ .

٣ – من الطويل ، ولم يهتد لقائله .

والشاهد فيه : مجيء الحال بعد " لا " مفردة ، وهذا ضرورة ، لأن الحال إذا اتصلت بـ " لا " وجب تكرارها ، مالم تكن الحال جملة فعلية ، نحو : " جاء زيد لا يركب فرسا " .

من مواضعه :شرح الكافية الشافية : ١/ ٥٤٠ ، والارتشاف : ٢/ ٣٦٠ ، والهمع : ١/ ١٤٨ ، ٢٤٥ والأشمونى : ٢/ ١٨ ، والصبان : ٢/ ١٨٣ .

٤ – شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٦٠ ، والأشمونى بحاشية الصبان :٢/ ١٨ ، ١٨٣ .

وإن كان تعدد الحال لمفرد بغير عاطف ، فقد اختلف فيه النحاة على مذهبين :

المذهب الأول : الجواز :

وهو مذهب الجمهور ، واختاره كثير من النحاة ، منهم ابن جنى وابن مالك وابن هشام ، وغيرهم ، وصححه السيوطى [1]

واحتجوا لذلك : بأن الحال تشبه الخبر . فى كونها تحكُوما بها فى المعنى على صاحبها ، وإن كان الحكم فى الخبر قصديا وفى الحال تبعيا .

وتشبه النعت فى إفهام الاتصاف بصفة ، وإن كان ذلك قصديا فى النعت ، وتبعيا فى الحال ، إذ القصد به تغيير الفعل وبيان كيفية وقوعه [2].

قال ابن مالك : (للحال شبه بالخبر ، وشبه بـ لنعت ،فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد ، والنعت الواحد خبران فصاعدا ، ونعتان فصاعدا ، فكذلك يجوز أن للاسم الواحد حالا فصاعدا ، فيقال : " جاء زيد راكبا مفارقا عامر مصاحبا عمرا " .

كما يقال فى الأخبار :" زيد راكب مفارقا عامر مصاحبا عمرا " وفى النعت : مررت برجل راكب مفارق زيدا

---

١ - ينظر الهمع : ١ / ٢٤٤ .

٢ - ينظر الصبان : ٢ / ١٨٣ .

مصاحب عمرا) [1] أ هـ .

وذكر ابن مالك أن من هذا النوع قراءة الحسن واليزيدى : " خافضة رافعة " [2] بالنصب .

قال فى عمدة الحافظ : (هما حالان ، و﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ [3] " حال أخرى ، أى إذا وقعت الواقعة صادقة الواقعة خافضة رافعة ، فهذه ثلاث أحوال ، ومثله : " مررت بزيد جالسا متكئا ضاحكا ، وإن شئت أن تأتى بعشرة أحوال ، كما أن لك للمبتدأ من الأخبار بما شئت) [4] أ هـ .

ومنه قول الشاعر :

عَلَيَّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ

زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلَانَ حَافِياً [5]

ويشترط لجواز ذلك : أن لا تتضاد الأحوال .

---

١ - شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٤٨ ، ٣٤٩ .
٢ - سورة الواقعة الآية ٣ .
٣ - سورة الواقعة الآية ٢ .
٤ - ينظر شرح عمدة الحافظ ص ٣٤٧ ، ٣٤٨ .
٥ - من الطويل ، ولم اهتد لقائله .
اللغة : " رجلان " و "ماشيا " و " حافيا " غير منصرف .
والشاهد : فى قوله : " رجلان حافيا " من غافل الزيارة .
والتقدير : على زيارتي بيت الله حال كوني رجلان حافيا .
ويحتمل أن يكون حالين من ياء المتكلم المجرورة - " على " .
والأنسب الأول ، وقال بعضهم : هو متعين ، لأن صيغة النذر متقدمة على رجلان حافيا.
من مواضعه : مغنى اللبيب : ٢ / ٥٣٣ ، والتصريح : ١ / ٣٨٥ ، والأشمونى : ٢ / ١٨٤

قال ابن يعيش : (واعلم قد يكون للإنسان الواحد حالان فصاعدا ، لأن الحال خبر ، والمبتدأ قد يكون له خبران فصاعدا .

فتقول : " هذا زيد واقفا ضاحكا متحدثا " .

ولا يجوز ذلك إن تضادت الأحوال ، نحو : " هذا زيد قائما قاعدا " ، كما لا يجوز مثل : هذا زيد قائم قاعد " .

فإن أردت أن تسبك من الحالين حالا واحدة ، جاز ، كما يجوز أن تسبك من الخبرين خبرا واحدا .

فتقول : " هذا الطعام حلوا حامضا " ، كأنك أردت : هذا الطعام مزا ، فسكبت من الحالين معنى ، كما تقول فى الخبر : " هذا حلو حامض " [1] أ هـ .

المذهب الثانى : المنع وهو مذهب جماعة من النحاة[2] ، ومنهم الفارسى وابن عصفور ونسبه أبو حيان إلى كثير من المحققين .

واحتجوا لمذهبهم بأن الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال

---

١ - ابن يعيش : ٥٦/٢ ، وينظر : النحو الوافى : ٣٨٩/٢ .
٢ - ينظر : الارتشاف : ٣٥٨/٢ ومعنى اللبيب : ٦٤٧/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٨٧/١ ، والهمع : ٢٤٤/١ ، والأشمونى بحاشية الصبان : ١٨٤/٢ .

واحدة ، يقاسا على الظرف .

وجعلوا نحو قولهم : " جاء زيد مسرعا ضاحكا " ، الحال الأول فقط ، و " ضاحكا " صفة لـ " مسرعا " ، أو حالا من الضمير المستكن فيه ، فتكون حالا متداخلة .

واستثنى ابن عصفور الحال المنصوبة بأفعل التفضيل ، فأنه يعمل فى حالين ، نحو : " هذا بسرا أطيب منه رطبا " .

ورد بأن قياس الفعل على الظرف فى هذا ممتنع ، لأنه قياس مع الفارق .

قال فى شرح التسهيل : (وزعم ابن عصفور أن فعلا واحدا لا ينصب أكثر من حال واحد ، لصاحب واحد ، قياسا على الظرف.

وقال : كما لا يقال : قمت يوم الخميس يوم الجمعة ، لا يقال: جاء زيد ضاحكا مسرعا .

واستثنى الحال المنصوبة بأفعل التفضيل ، نحو :" زيد راكبا أحسن منه ماشيا " .

قال : فجاز هذا كما جاز فى الظرف : " زيد اليوم أفضل منه غدا " ، و "زيد " خلفك أسرع منه أمامك ".

ثم قال : وصح ذلك فى أفعل التفضيل ، لأنه قام مقام فعلين،

ألا ترى أن معنى قولك : " زيد اليوم أفضل منه غدا " : زيد فضله اليوم على فضله غدا .

قلت : تنظير ابن عصفور : " جاء زيد ضاحكا مسرعا " بـ " قمت يوم الخميس يوم الجمعة " ، لا يليق بفضله ، ولا يقبل من مثله ، لأن وقوع قيام واحد فى يوم الخميس ، ويوم الجمعة محال .

ووقوع مجىء واحد فى حال ضحك وحال إسراع ، غير محال . وإنما نظير : " قمت يوم الخميس يوم الجمعة " :" جاء زيد ضاحكا باكيا " ، لأن وقوع مجىء واحد فى حال ضحك وحال بكاء محال ، كما أن وقوع قيام واحد فى يوم الخميس ويوم الجمعة محال .

ولكن المشرفى قد ينبو ، واللاحقى قد يكبو .

على أنه يجوز أن يقال : " جاء زيد ضاحكا باكيا " ، وإذا قصد أن بعض مجيئه فى حال ضحك ، وبعضه فى حال بكا[1]

الضرب الثانى – من ضربى تعدد الحال – : تعددها لمتعدد .

وهذا الضرب فيه تفصيل ، فينظر فى الحال المتعدد ، إن اتحد لفظه ومعناه ، جمع ، والمراد بالجمع : ما يقابل التفريق ،

١ - شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٤٩ .

فيشمل التثنية .

فالتثنية نحو قوله – تعالى : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ ﴾ [١] .

والأصل : دائبا ودائبا ، فلما اتفقا لفظا ومعنى صنيا ، لا يضر اختلافهما فى التذكير والتأنيث .

والجمع نحو قوله – تعالى : " وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ ﴾ [٢] ، فـ "مسخرات" حال مؤكدة لعاملها ، وجمعت لاتفاقها لفظا ومعنى [٣] .

وإنما اختير الجمع ، لأنه – حينئذ – أحضر ، سواء أكان العامل واحدا وعمل فى غير الحال كذلك ، نحو :"جاء زيد وعمرو راكبين " ، أو عمله مختلف ، نحو : "جاء زيد وضربت عمرا راكبين " ، أو العمل متحد ، نحو : " جاء زيد وذهب عمرو مسرعين " .

والظاهر أن العامل فى الحال عند تعدد العامل ، مجموع

---

١ – سورة إبراهيم من الآية ٣٣ .

٢ – سورة النحل من الآية ١٢ وهى قراءة الجمهور . ينظر البحر المحيط : ٤٧٩/٥ ، وروح المعانى : ١٤ /١٠٩ .

٣ – ينظر : التصريح بمضمون التوضيح : ٣٨٥/١ ، ٣٨٦ ، والصبان : ١٨٤/٢ .

العاملين ، أو العوامل ، لئلا يلزم اجتماع عاملين ، أو عوامل علة معمول واحد .

وهل الجمع فى ذلك واجب ، أولا ؟ استظهر العربى الوجوب ، ثم نقل عن الرضى أنه قال : لا أمنع من التفريق ، نحو : " لقيت راكبا زيدا راكبا " ، أو " لقيت زيداً راكبا راكبا " [١] .

إن اختلف لفظ الحال ومعناه ، فرق بغير عطف ، نحو : " لقيت زيداً مصعدا منحدراً " .

ويقدر الحال الأول من الحالين للثانى من الاسمين ، ويقدر الثانى من الحالين للأول من الاسمين ، ليتصل أحد الحالين بصاحبه ، ولا يعدل عن هذا إلا لقرينه [٢] .

وهذا مذهب الجمهور ، ووجهوه بأن فيه اتصال أحد الحالين بصاحبه ، عود ما فيه من ضمير إلى أقرب مذكور، واغتفر انفصال الثانى وعود ضميره إلى الأبعد ، إذ لا يستطاع غير ذلك .

وقالوا : يتعين هذا الوجه إن خفيف اللبس [٣] .

---

١ – ينظر : حاشية الصبان : ٢ / ١٨٤ .

٢ – ينظر : التصريح بمضمون التوضيح : ٢/ ٣٨٦ ، وينظر : مغنى اللبيب : ٦٤٧/٢ .

٣ – ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣٥٠/٢ ، والهمع : ١٤٤/١ ، الأشمونى بحاشية الصبان : ١٨٤/٢ ، ١٨٥ .

وذهب قوم إلى عكس هذا الوجه إن أمن اللبس .

واختاره السيوطى مراعاة للترتيب ، قال فى الهمع : (وفى التمهيد : العرب تجعل ما تقدم من الحالين للفاعل الذى هو متقدم ، وما تأخر للمفعول ، ولو جاز الأخير للأول لجاز ، وما لم يلبس .

قال أبو حيان : وهذا الذى ذكره صاحب التمهيد ، مخالف لما قرره غيره .

قلت : وهو المختار عندى ، ومنه قوله :

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا

عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلُ مِرطٍ مُرَحَّلِ[1]

---

١ - من الطويل ، قائله أمرؤ القيس ، والبيت بديوانه ص ٤١ .

اللغة : المرط - بكسر الميم : وسكون الراء - كساء من خز ، أو صوف و " المرحل " الذى فيه علم ، أى : خطوط ، والمعنى : أخرجتها من خدرها ، حال كونى ماشيا ، وحال كونها جارة على أثرى قدمى وقدميها ذيل مرطها ، لتخفى الأثر عن القافة ، قصداً للستر .

والشاهد فى قوله : " أمشى تجر " ، فإنهما جملتان كل منهما فى محل نصب حال ، وقوله :" أمشى " صاحبها تاء المتكلم وقوله :" تجر " صاحبها الهاء فى قوله : " بها " .

وقد جاءت الحال على الترتيب لأمن اللبس ، ذولك بوجود قرينه ، لأن قوله : " أمشى " مذكر وقوله : تجر " مؤنث ، والحال يلزم أن يطابق صاحبه ، فالسامع لا يغفل عن إعادة المذكر للمذكر والمؤنث للمؤنث .

من مواضعه :الارتشاف : ٣٥٩/٢ ، مغنى اللبيب : ٦٤٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢/ ٢٩٧ ، والتصريح : ٣٨٧/١ ، وشرح المعلقات السبع للمرزوقى ص ٢٧ .

ف " أمشى " لأول الاسمين ، و " تجر " لثانيهما [1] أ هـ .

ومذهب الجمهور هو ما تميل إليه النفس ، لأنه يترتب عليه كون أول الحالين غير مفصول من صاحبه ، وعود الضمير على أقرب مذكور ، ويترتب على المذهب الآخر انفصال الحالين عن صاحبيهما ، وعود الضمير إلى أبعد المذكورين .

قال ابن مالك : (وينبغى عند التفريق أن تجعل أول الحالين لثانى الاسمين ، وآخرهما لأولهما ، ويتعين ذلك إن خفيف اللبس ، لأنه إذا فعل ذلك اتصل احد الوصفين بصاحبه ، وعاد ما فيه من ضمير إلى أقرب المذكورين ، واغتفر انفصال الثانى ، وعود ما فيه من ضمير إلى أبعد المذكورين ، إذ لا يستطاع غير ذلك ، مع أن اللبس مأمون حينئذ .

وأما إذا جعل أول الحالين لأول الاسمين ، وآخرهما لثانيهما ، فأنه يلزم انفصال الموضعين معا ، والأصل اتصالهما معا لكنه متعذر فيهما ، ممكن فى أحدهما ، فلم يعدل عن الممكن مما يقتضيه الأصل ، الأصل ، إلا إذا امنع مانع ، وأمن اللبس ، كقوله : خرجت بها أمشى تجر ... الخ .

---

١ - الهمع : ٢٤٤/١ ، ٢٢٥ ، وينظر : الارتشاف : ٣٥٩/٢ ، والصبان : ١٨٤/٢

ومثله :

لِقِيَ ابنى أَخَـوَيْهِ خَـائِفاً

مُنْجِدَيهِ فَأَصَابُوا مَغَنَمَا (١)

ومن الجائى على ما ينبغى ، قوله عمرو بن كلثوم :

وَإِنَّا سَوْفَ تُدْرِكُنَا المَنَايَا

مُقَدَّرَةً لَنَا ومُقَدَّرِينَا (٢) (٣)) أهـ

---

١ – من الرمل ، ولم أهتد لقائله .

اللغة : منجديه : مغيثيه ، وهو تثنية منجد ، اسم فاعل من أنجد و " أصابوا مغنما " : نالوا غنيمة .

والشاهد فى قوله : " خائفا منجديه " ، حيث وقع " خائفاً " حالا من " أبني " ، و " منجديه " حالا من أخوية " ، فجعل أول الحالين لأول الاسمين وثانيهما لثانى الاسمين .

من مواضعه : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٥٠ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٦٥٢ ، والأشمونى : ٢ / ١٨٤ ، وشرح الشواهد الصغرى للعينى بهامش الأشمونى : ٢ / ١٨٤ .

٢ – من الوافر ، وقائله عمرة بن كلثوم كما ذكر .

والشاهد فى قوله : " مقدرة لنا ومقدرينا " ، حيث جاء قوله : " مقدرة " حالا من المنايا ، وقوله :

" مقدرينا " حالا من التاء فى قوله : " تدركنا " ، وجعل أول الحالين لثاني الاسمين ، وثانيهما لأول الاسمين.

وهذا على مذهب الجمهور ، ولا يعدل عنه – عندهم – إلا إذا منع مانع وأمن اللبس

ومن مواضعه : شرح القصائد السبع للأنبارى ص ٣٧٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٥٠ والخزانة : ٣ / ١٧٧ ، والصبان على الأشمونى : ٢ / ١٨٥ .

٣ – شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٥٠ .

وقوله :

عَهِدْتُ سُعَادَ ذَاتَ هَوًى مُعَنَّى

فَزِدْتُ وَعَادَ سُلْوَانًا هَوَاهَا (١)

* * * * *

---

١ – من الوافر . ولم أهتد لقائله .

اللغة : ذات هوى " : صاحبة عشق " . و " سلوانا " : سلوا ونسيانا .

المعنى : كنت أنا وسعاد متحابين ، فأما أنا فصرت إلى ازدياد المحبة ، وأما هى فعاد هواها نسيانا .

والشاهد فى قوله : " ذات هو معنى ، " فإنهما حالان ، فقوله : " ذات هو " حال من " سعاد " ، وقوله :

" معنى " حال من التاء فى " عهدت " ، فجاء بالحالين على عكس ترتيب صاحبهما .

وهذا هو الأكثر ، وعليه الجمهور ، كما ذكر فى الشاهد الذى قبله .

من مواضعه : أوضح المسالك : ٢ / ٢٩٥ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٦٤٧ ، والتصريح : ١ / ٣٨٦ .

المبحث الثالث

ما امتنع تعدده

وهو : الظرف إذا كان من نوع واحد .

إذا كان الظرف من نوع واحد امتنع تعدده ، لأن الفعل لا يعمل فى ظرفين ، فلا يقال – مثلاً – : " قمت يوم الخميس يوم الجمعة " ، لأن وقوع قيام واحد فى يوم الخميس ، ويوم الجمعة محال .

وكذا : " جلست أمامك خلفك " ، لأن وقوع جلوس واحد فى مكانين محال [١] .

وذكر السيوطى : أن النحاة اتفقوا على أن الفعل لا يعمل فى ظرفين . قال فى الأشباه والنظائر : (الظرف تعدده ممتنع بلا خلاف فقد اتفقوا على أن الفعل لا يعمل فى ظرفين ... ولهذا قالوا فى قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَّلَمْتُمْ ﴾ [٢] ، لا يصلح أن يكون " إذ " ظرفا لـ " ينفع " ، لأنه لا يعمل فى ظرفين [٣]) . اهـ

فإن كان الظرفان من نوعين ، أو كانا من نوع واحد وكان

---

١ – ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٤٩ ، والأشباه : ١ / ٢٧٩ .

٢ – سورة الزخرف من الآية ٣٩ .

٣ – ينظر الأشباه والنظائر : ١ / ٢٧٩ " بتصرف " .

الثانى تابعا للأول ، أو كان العامل اسم تفضيل ، أو كان الظرف الأول أعم من الثانى ، جاز التعدد .

قال ابن هشام – فى شرح بانت سعاد – : (يجوز تعدد الظرف إذا كان من نوعين ، نحو : " صليت يوم الجمعة أمام المنبر " .

فأما إذا كان الظرفان من نوع واحد ، فلا يعمل فيهما عامل واحد ، إلا على أن يكون الثانى تابعا [١] للأول ، أن العامل اسم تفضيل ، وذلك لأنه فى قوة عاملين ، قولك :"زيد يوم الجمعة خير منه يوم الخميس " . وذكر ابن عصفور أن مذهب سيبويه [٢] ، وأنه يجوز أيضا التعدد مع الاتفاق ، إذا كان الزمان الأول أعم من الثانى نحو : " لقيته يوم الجمعة غدوة " .

وأنه يجوز نصب الظرفين بـ" لقيت " لا على أن الثانى بدلُ بعض من كل ، ذلك لأنه أجاز : " سير عليه يوم الجمعة غدوة " ، برفع " اليوم " ، ونصب " غدوة " ، ولو كان بدلاً منه لتبعه فى إعرابه ، واستدل بقوله :

---

١ – كقوله تعالى : ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ سورة مريم من الآية ٣٩ ، وقول الشاعر .

٢– ينظر الكتاب : ١/٢٢٣ .

مَتَى تَرِدَنْ يَوْمًا سَفَارِ تَجِدْ بِهَا

أُدَيْهِمَ بَرِمْى الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرَاءِ[1]

فعدى " ترد " إلى " متى " ، "يوما " لما كانت " متى " مشتملة على اليوم لعمومها ، ولا يكون " يوما ط نصبًا بـ" تجد " ، لأن " سفار " نصب بـ " ترد " ، فيلزم الفصل بين العامل ومعمول بالأجنبى[2]) أ هـ

---

١ - من الطويل ، وقائله الفرزدق ، والبيت بديوانه : ٢٨٨/١ ، برواية : " متى ما ترد يوما ... الخ " .

وما ذكره ابن عصفور - وتبعه ابن هشام فى المغنى وشرح الشذور - من أن سيبويه أنشد هذا البيت ، فيه نظر ، فلم أعثر عليه فى الكتاب ، وقال البغدادى : (لم ينشده سيبويه فى كتابه ، ولا السيرافى فى شرحه) أ هـ . شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢٤٦/١ .

اللغة : " الورود " : الإتيان إلى الماء ، و " سفار " - بوزن قطام : ماء لبنى مازن بن مالك بن عمرو بن تميم . و " أديهم " ويردهم عنها . " المستجيز " : المستقى . " المعوّر " : المردود عن الماء . وروى : متى ما ترد ... " .

وروى : " المغوّر " ، وهو الذى أورد إبله فى الهاجرة فاقام ليبرد .

والشاهد فى قوله :" من تردن يوما " ، حيث نصب " متى ، و يوما " على الظرفية ، عاملها " ترد " وجاز تعددهما .

من مواضعه : مجاز القرآن : ٣٢٨/٢ ، ومغنى اللبيب : ٩٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٩٦ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى : ٢٨٥/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى : ٢٤٦/١ .

٢ - ينظر : شرح بانت سعاد ص ٦٧ ، ٦٨ ، وينظر : مغنى اللبيب : ٩٧/١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٨٦/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى : ٢٤٦/١ ، ٢٤٨

فتعين أن يكون قوله " : يوما " ظرفا ثانيا لـ " ترد "[1] .

قال البغدادى : (فإن قلت : لا يجوز تقديم معمول الفعل المؤكد بالنون .

قلت : "متى " لتضمنه حرف الشرط ، صار له الصدارة ، وهو مقدم على عامله أبدا ، فنون التوكيد إنما لحقت عامله بعد اعتبار تقديمه عليه ، على أن الراوية كما فى صحاح الجوهرى وغيره : متى ما ترد يوما)[2] أ هـ .

* * * * *

---

١ - ينظر : مغنى اللبيب : ٩٧/١ .

٢ -شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى : ٢٤٦/١ .

خاتمة

وبعد :

فمن خلال دراستى لظاهرة التعدد ، التى قمت بجمع شعثها المتفرق فى بطون كتب التراث ، عرضتها مدعومة بآيات كتاب الله تعالى وبعض كلام العرب ، ناقشت آراء العلماء فيها مصورا ما رأيت صوابه ، استطعت أن أخرج ببعض النتائج التى كان من أهمها :

١- أن النحاة اتفقوا على جواز تعدد النعت .

٢- يفرق نعت غير الواحد إذا اختلف ، بالواو خاصة بإجماع النحاة ، لأنها الأصل فى ذلك .

وإن اتفق نعت غير الواحد جمع ، ويغلب التذكير والعقل وجوبا عند الشمول ، ويختار عند التفصيل .

٣- أن النعوت إذا تعددت لمنعوت واحد ، وتعين مسماه بدونها ، جاز إتباعها كلها ، وجاز قطعها كلها ، وجاز الجمع بين القطع والإتباع ، بشرط تقديم المتبع على المقطوع .

ويجب إتباعها كلها ، إذا كان المنعوت لا يعرف إلا بها .

وإن تعين ببعضها ، جاز فيما عدا هذا البعض الذى تعين به ، القطع والإتباع .

٤- إذا كان المنعوت نكرة ، تعين الإتباع فى الأول من نعوته التخصيص ، وجاز فى الباقى القطع .

٥- إذا اختلف معانى النعوت ، جاز عطف بعضها على بعض ، وإذا كانت المعانى متقاربة لم يكن العطف مختاراً ، وإن اتفقت المعانى ، امتنع العطف ، لأنه يؤدى إلى عطف الشىء على نفسه .

٦- أجاز بعض العلماء - كالزمخشرى والفخر - تعدد عطف البيان ، وذكر أبو حيان أنه لم يَنقُل عن النحاة شيئاً ، فى جواز تعدده ، أو عدم جوازه .

٧- يجوز أن يكرر الإبدال البَدَاء ، عند من أثبته . وأثبت هذا النوع من العلماء ، سيبويه وغيره ومن لم يثبت هذا النوع ، جعله مما حذف منه حرف العطف .

٨- أن أبا حيان : ذكر أنه لا يوجد نص عن أحد من النحاة يعرفه ، فى جواز التكرار أو عدم جوازه ، لكل من بدل الكل ، وبدل البعض ، وبدل الاشتمال .

٩- أن مذهب الجمهور : جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد وصحح هذا المذهب كثير من العلماء ، قياساً على جواز تعدد النعت

ومنع ابن عصفور وكثير من المغاربة ، تعدد الخبر لمبتدأ واحد ، وجعلوا الأول فيه خبرا ، والباقى صفة للخبر مبتدأ مقدر .

وفصل بعض العلماء : فقال : إن اتحدت الأخبار فى الإفراد والجملة ، جاز التعدد ، وإن اختلف ، امتنع التعدد .

وذهب بعض العلماء إلى قصر الجواز ، على ما تعدد لفظا دون معنى ، نحو : " الرمان حلو حاض " .

١٠ – يجوز أن يتعدد الخبر ، لتعدد المخبر عنه ، نحو : " بنو زيد فقيه ونحوى وكاتب " ، واعترض ابن هشام أن يكون نحو هذا من التعدد ، لوجود حرف العطف ، وجعل الثانى تابعا .

١١ – ذهب الجمهور : إلى أنه لا يجوز تعدد المستثنى بأداة واحدة دون عطف .

وذهب جماعة من النحاة – منهم ابن السراج – إلى أنه إن أريد بما تعدد الاستثناء ، لم يجز التعدد ، وإن أريد به البدل ، جاز التعدد ، وضعف ابن مالك هذا المذهب ، وقدر للاسم الثانى عاملاً محذوفا .

وأجاز جماعة من النحاة – منهم الزمخشرى – تعدد المستثنى مطلقاً .

وذهب جماعة – منهم الأخفش والفارسى – إلى منع التعدد مطلقاً ، وحكموا بفساد التراكيب التى وردت من ذلك .

والصواب – فى المسألة – رأى الجمهور ، لسلامته من الضعف الذى تطرق إلى غيره من المذاهب .

١٢- يجوز أن يتعدد الحال لمفرد ، إذا كان بعاطف .

وذهب ابن هشام : إلى أن من شرط جواز التعدد ، عدم الاقتران بعاطف .

١٣- أنه يجب تعدد الحال بعد " إما " ، و " لا " .

١٤- ذهب الجمهور : إلى جواز تعدد الحال لمفرد ، بغير عاطف ، واختار مذهبهم كثير من النحاة ، وصححه السيوطى ، وذهب الفارسى وابن عصفور إلى منع هذا محتجين بأن الفعل لا ينصب أكثر من حال ، قياسا على الظرف ، وجعلوا الحال الثانى صفة للأول ، أو حالا من الضمير المستكن فيه. ورد ابن مالك هذا المذهب .

١٥- إذا تعدد الحال لمتعدد ،واتحد لفظه ، ومعناه ، جمع وإن اختلف فرق بغير عطف ، نحو : " لقيت زيدا مصعدا منحدراً " .

ومذهب الجمهور – فى نحو المثال السابق – أن يقدر الحال الأول للثانى من الاسمين ، ويقدر الحال الثانى للأول من الاسمين .

وذهب قوم إلى عكس هذا ، واختاره السيوطى مراعاة للترتيب .

١٦- يمتنع تعدد الظرف إذا كان من نوع واحد ، باتفاق النحاة ، لأن الفعل لا يعمل فى ظرفين .

فإن كان الظرفان من نوعين ، أو كانا من نوع واحد والثانى تابع للأول ، أو كان الأول أعم من الثانى ، أو كان العامل اسم تفضيل ، جاز التعدد .

هذا ، والله أسأل أن ينفع بهذا العمل ، وأن جعله خالصاً لوجهه الكريم .

وَصَلِ اللهم على سيدنا محمد . وعلى آله وصحبه وسلّمْ .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١ – ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان – تحقيق الدكتور / مصطفى أحمد النماس – طبعة النسر الذهبى الأولى ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

٢ – الأشباه والنظائر للسيوطى – تحقيق / طه عبد الرءوف سعد – مكتبات الكليات الأزهرية – طبعة ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م .

٣ – إصلاح الخلل الواقع فى الجمل للبطليوس – تحقيق الدكتور / حمزة عبده النشرتى – الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م – الناشر : دار المريخ – الرياض .

٤ – الأصمعيات مختارات أبى سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعى – تحقيق الدكتور / عمر فاروق الطباع – دار القلم للطباعة والنشر – بيروت – لبنان .

٥ – الأصول فى النحو لابن السراج – تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – بيروت – الثالثة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م

٦ – الإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب للفاروقى – تحقيق سعيد الأفغانى – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٤١٩ هـ ١٩٨٨ م .

٧ -	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام - تحقيق الشيخ محمد محيى الدين - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - طبعة ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨م .
٨ -	البحر المحيط وبهامشه النهر الماد لأبى حيان نفسه . والدر اللقيط من البحر المحيط للإمام تاج الدين الحنفى - طبع بالتصوير عن طبعة مولاى السلطان عبد الحفيظ - سلطان المغرب ١٣٢٨ هـ - الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
٩ -	البيان والتبيين للجاحظ - تحقيق / عبد السلام هارون - الناشر : مكتبة الخانجى .
١٠ -	تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمامينى - تحقيق الدكتور / محمد عبد الرحمن المفدى - مطابع الفرزدق التجارية - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
١١ -	تفسير البيضاوى - من دون ذكر طبعة ولا تاريخ .
١٢ -	التفسير الكبير للإمام الرازى - الطبعة الثانية - الناشر دار الكتب العلمية - طهران .
١٣ -	الجامع الصغير فى النحو لابن هشام - تحقيق الدكتور / أحمد محمود الهرميل - مطبعة دار التأليف ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م - الناشر مكتبة الخانجى .

١٤ -	حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك - مطبعة عيسى الحلبى وشركاه بمصر .
١٥ -	حاشية يس على شرح التصريح - مطبعة عيسى الحلبى - مصر .
١٦ -	حسان بن ثابت حياته وشعره - للدكتور / إحسان النص - دار الفكر - بيروت .
١٧ -	خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - للشيخ / عبد القادر بن عمر البغدادى - تحقيق / عبد السلام هارون - مطبعة المدنى - الناشر مكتبة الخانجى - مصر .
١٨ -	الخصائص لابن جنى - تحقيق / محمد على النجار - طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ .
١٩ -	ديوان امرؤ القيس - دار صادر - بيروت .
٢٠ -	ديوان حسان بن ثابت - تحقيق الدكتور / سيد حنفى حسين - دار المعارف .
٢١ -	ديوان الفرزدق للآلوسى - دار إحياء التراث العربى - بيروت .
٢٢ -	سر صناعة الإعراب لابن جنى - دراسة وتحقيق الدكتور / حسن هنداوى - دار القلم - دمشق - الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

٢٣ - سيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى — للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد — مكتبة الرياض الحديثة — الرياض .

٢٤ - شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي — تحقيق / عبد العزيز بن رباح — وأحمد يوسف دقاق — الجزء الأول — الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ١٩٨٨م . والجزء الثاني — والطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م — دار المأمون للتراث — بيروت . والجزء الثالث الطبعة الثانية ١٤١١هـ / ١٩٩١ م دار الثقافة العربية — بيروت . والجزء الرابع الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م — دار الثقافة العربية — بيروت . والجزء الخامس والسادس — والطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨م — دار المأمون للتراث — دمشق للترث — دمشق ، وبيروت والجزء الثامن — الأولى ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م — دار المأمون للتراث — دمشق وبيروت

٢٥ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان — مطبعة عيسى الحلبي وشركاه — مصر .

٢٦ - شرح التسهيل لابن مالك — تحقيق الدكتور / عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون — هجر للطباعة والنشر والتوزيع — القاهرة — الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

٢٧ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ / خالد الأزهري ، بهامشه حاشية الشيخ / يس — مطبعة عيسى الحلبي وشركاه — مصر .

٢٨ - *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام — تحقيق الشيخ محمد محيي الدين — من دون ذكر اسم المطبعة والتاريخ .

٢٩ - شرح شواهد المغني للسيوطي — تصحيح وتعليق الشيخ / محمد محمود الشنقيطي — منشورات دار مكتبة الحياة — بيروت .

٣٠ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك — تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين — منشورات المكتبة العصرية — صيدا — بيروت .

٣١ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك — تحقيق د / عبد المنعم أحمد هريدي — مطبعة الأمانة — الأولى — مصر (بدون تاريخ) .

٣٢ - شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري — تحقيق عبد السلام هارون — الطبعة الثانية — دار المعارف — مصر .

٣٣ - شرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام — تحقيق الدكتور / محمود حسن أبو ناجي — مؤسسة علوم القرآن — دمشق — بيروت — الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٢ م .

٣٤ - شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام — تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين — مكتبة الرياض الحديثة — الرياض .

٣٥ - شرح كافية ابن الحاجب للرضى — دار الكتب العلمية — بيروت — الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

٣٦ - شرح المعلقات السبع للزوزنى — الطبعة الرابعة ١٩٨٠ م — منشورات دار الحكمة — دمشق .

٣٧ - شرح المفصل لابن يعيش — مكتبة المتنبى — القاهرة .

٣٨ - عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك — للشيخ / محمد محيى الدين — المكتبة العصرية — بيروت ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م

٣٩ - كتاب الجمل فى النحو للزجاجى — تحقيق الدكتور / على توفيق الحمد — مؤسسة الرسالة — بيروت ، ودار الأمل — الأردن — الطبعة الأولى — ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م .

٤٠ - كتاب سيبويه — تحقيق / عبد السلام هـرون — الجزء الأول : مطبعة المدنى — الطبعة الثانية ١٩٧٩ م . والجزء الثانى : طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب — الطبعة الثانية ١٩٧٩ م . والجزء الثالث : مكتبة الخانجى — القاهرة من دون تاريخ . والجزء الرابع : دار الجيل للطباعة — النجالة — الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م والناشر مكتبة الخانجى — القاهرة — ودار الرفاعى بالرياض ، والجزء الخامس : مطبعة المدنى — الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م الناشر : مكتبة الخانجى بالقاهرة — ودار الرفاعى بالرياض .

٤١ - كتاب فقه اللغة وأسرار العربية للثعالبى — منشورات دار مكتبة الحياة — بيروت — لبنان .

٤٢ - الكشاف للزمخشرى ، وبذيله الانتصاف فيما تضمنه الكشاف لناصر الدين الاسكندرى ، وحاشية محمد عليان ، وشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف — دار المعرفة — بيروت — لبنان .

٤٣ - كشف الضمير عن أحكام غير من إعدادنا — الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .

٤٤ - مجاز القرآن لأبى عبيدة — عارض بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد سزكين الدين — الناشر : محمد على صبيح — القاهرة

٤٥ - المفصل بشرح ابن يعيش — مكتبة المتنبى — القاهرة .

٤٦ - المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية للعينى ، على هامش خزانة الأدب طبعة بولاق .

٤٧ - المقتضب للمبرد ، تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة — وزارة الأوقاف — المجلس الأعلى للشئون الإسلامية — الجزء ١ ، ٤٠٣ القاهرة ١٣٩٩ هـ . والجزء الثانى : القاهرة ١٣٨٦ هـ .

٤٨ - الممتع فى التصريف لابن عصفور — تحقيق الدكتور /فخر الدين قباوة — دار المعرفة — بيروت — الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م .

٤٩ - منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب للشيخ / محيى الدين عبد الحميد .

٥٠ -	منحة الجليل بتحقيق شرح شذور الذهب للشيخ / محمد محيى الدين – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت .
٥١ -	المنصف " شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازنى " تحقيق الأستاذ إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين – وزارة المعارف العمومية – إدارة إحياء التراث القديم–الأولى١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م
٥٢ -	النحو الوافى تأليف / عباس حسن – دار المعارف – مصر – الطبعة الرابعة .
٥٣ -	همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية للسيوطى عنى بتصحيحه / السيد محمد بدر النعسانى – مكتبة الخانجى – مصر الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ .